الدور الرقابي لوسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد انطلاقاً من رؤية المملكة 2030

دراسة ميدانية على عينة من القائمين بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية

د. شجاع بن سلطان البقمي *

ملخص الدراسة:

تُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التفسيرية التي سعت إلى رصد وتحليل الدور الرقابي لوسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد انطلاقاً من رؤية المملكة 2030، وذلك بالتطبيق على عينة من القائمين بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية، فيما اعتمدت في إطارها النظري وفي صياغة تساؤلاتها على نظرية المسؤولية المجتمعية.

وكشفت نتائج الدراسة أن أكثر من 95% من القائمين بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية، يرون أن وسائل الإعلام الرقمية اهتمت بدرجة كبيرة بأخبار وتطورات ملف مكافحة الفساد عقب الإعلان عن رؤية المملكة 2030، فيما أظهرت النتائج أن جرائم الفساد الإداري والمالي تتصدر أهم موضوعات وقضايا جرائم الفساد التي يهتم بها القائمون بالاتصال في هذه الوسائل، بينما تتصدر الأحداث الطارئة والأخرى التي تمثل أزمة قائمة الأحداث المرتبطة بقضايا الفساد التي يهتم القائمين بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية بممارسة دورهم الرقابي في إطارها.

وكشفت نتائج الدراسة أن المتابعة والاهتمام بأخبار مكافحة الفساد وحماية النزاهة تتصدر قائمة أدوار وسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد والكشف عن مكامنه وتعزيز مبدأ الشفافية، فيما تتصدر المسؤوليات المهنية والمجتمعية قائمة مرجعيات الرقابة التي تعتمد عليها وسائل الإعلام الرقمية في تناولها لقضايا الفساد .

وأظهرت نتائج الدراسة أن النصوص المكتوبة والصور أبرز الأشكال الإعلامية التي يعتمد عليها القائمون بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية في ممارسة دورهم الرقابي لمكافحة الفساد، فيما يرى معظم عينة الدراسة أن وسائل الإعلام الرقمية تؤدي دورها الرقابي في مكافحة الفساد (إلى حد ما)، مرجعين ذلك إلى نقص تدريب القائمين بالاتصال بالدرجة الأولى.

الكلمات المفتاحية:

وسائل الإعلام الرقمية. مكافحة الفساد. رؤية المملكة العربية السعودية 2030. الصحف السعودية. الحسابات الإخبارية

---

*أستاذ مساعد بقسم الصحافة بكلية الإعلام والاتصال – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

The Supervisory Role of Digital Media in Combating Corruption Based on the Kingdom's Vision 2030: A Field Study on a Sample of Communication Officials in Saudi Newspapers and News Accounts

Abstract:

This study is a descriptive, explanatory study. It aimed at monitoring and analyzing the supervisory role of digital media in combating corruption based on the Kingdom's Vision 2030. Study sample was comprised of a number of communication officials working in Saudi newspapers and news accounts. Moreover, it relied in its theoretical framework and in its questions on 'Social Responsibility Theory'.

The results of the study revealed that more than 95% of the communication officials working in Saudi newspapers and news accounts believe that digital media have been highly interested in news and developments in the anti-corruption file following the announcement of the Kingdom's Vision 2030. Nonetheless, the results demonstrated that crimes of administrative and financial corruption come on top of the most important topics and cases of corruption crimes which interest the communication officials working in Saudi news media.

In addition, the results indicated that the follow-up and attention paid to the new of anti-corruption and protection of integrity come on top of the list of digital media efforts dedicated for combating corruption, exposing the perpetrators, and enhancing transparency. However, professional and societal responsibilities come on top of the list of supervisory efforts of Saudi digital media for dealing with and tackling corruption issues.

Finally, the results of the study indicated that written texts and images are the most prominent media forms which communication officials in Saudi newspapers and news accounts rely on in exercising their supervisory role in combating corruption. Nonetheless, most of the study sample members believe that digital media play their supervisory role in combating corruption (to some extent), and attributed this shortcoming to the lack in training communication officials in the first place.

Key Words:

Digital Media. Combating Corruption. KSA Vision 2030. Saudi Newspapers. News Accoun

المقدمة:

يشير مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، إلى تنامي ملحوظ في جهود المملكة العربية السعودية المتعلقة بمكافحة الفساد، حيث يظهر المؤشر العالمي أن المملكة قفزت إلى المركز الـ51 ضمن قائمة أفضل دول العالم في مؤشر مدركات الفساد، مما يؤكد أن السعودية تحقق تقدماً ملحوظاً، وذلك وفق التقرير الذي أصدرته المنظمة عن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019([1]).

ويعتبر التقدم الإيجابي الذي أحرزته المملكة العربية السعودية على صعيد مؤشر مدركات الفساد، انعكاساً واضحاً لخطوات الإصلاح والتحول الإيجابي التي تشهدها المملكة على الأصعدة كافة، تماشياً مع رؤيتها الطموحة 2030، كما أنه في الوقت ذاته يعتبر تأكيداً قوياً على فاعلية الأمر الملكي الذي نص على تشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد برئاسة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، وهو الأمر الملكي الصادر في النصف الثاني من العام 2017.

ويؤكد هذا التقدم الإيجابي في مؤشر مدركات الفساد، التوجه الجاد للمملكة العربية السعودية نحو القضاء على الفساد وترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للوطن، وتعزيز ثقة المستثمرين، والاستمرار في تحسين موقع المملكة في التصنيفات الدولية المرتبطة بالنزاهة والشفافية ومحاربة الفساد.

ويعزز هذا التقدم الإيجابي في مؤشر مدركات الفساد، أهمية دور وسائل الإعلام المتعلق بمساعدة الجهات التشريعية، ويكمن هذا الدور الحيوي والمهم عبر تفعيل وسائل الإعلام لوظيفتها الرقابية، وتسليط الضوء على جهود مكافحة الفساد، ومعالجة قضايا الفساد عبر سلسلة من الرسائل الإعلامية، وهو الأمر الذي من شأنه المساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

لذا فإنه من الأهمية بمكان بحث الدور الرقابي لوسائل الإعلام الرقمية، وأهمية هذه الوظيفة الرقابية، ومساهمتها في مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ النزاهة، وهو ما سيسعى هذا البحث لدراسته.

أولاً: الإطار المعرفي للدراسة:

- **رؤية المملكة العربية السعودية ودورها في مكافحة الفساد:**

بُنيت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على ثلاثة محاور رئيسية، من شأنها تحقيق مراكز القوة لدى المملكة، هذه المحاور الثلاثة تتلخص في: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح([2])، ويأتي ذلك في وقت تعتبر فيه رؤية المملكة 2030 خارطة طريق نحو حزمة من الأهداف، التي من شأنها تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، عبر تنويع أدواته، وخلق مزيد من فرص الاستثمار، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل رئيسي للبلاد.

ومما لا شك فيه أن رؤية 2030، وضعت ضمن برامجها الوطنية ومبادراتها

النوعية، أهمية بالغة لمكافحة الفساد، وتحقيق النزاهة في مختلف القطاعات، ومما يؤكد ذلك أن المحور الثالث الذي بُنيت عليه رؤية المملكة، والذي تم تحديده بـ"وطن طموح"، يرتكز على: حكومة فاعلة، ومواطن مسؤول([3])، في مؤشر حقيقي، إلى أن المسؤولية لا تنحصر فقط على الحكومة، وإنما تجتاز ذلك بمراحل، إلى دور المواطن ومسؤوليته الكاملة في أداء أعماله بنزاهة عالية، وتفعيل دوره الحيوي من موقعه، فالإعلامي على سبيل المثال من المهم أن يقوم بمسؤوليته المتعلقة بتفعيل الوظيفة الرقابية، ومساعدة الجهات التشريعية على مكافحة الفساد وتحقيق النزاهة.

وتعتبر رؤية 2030 أنموذجاً عالمياً يحتذى به على صعيد الإصلاحات الضخمة التي تقوم بها المملكة، فيما يأتي ملف مكافحة الفساد ضمن أهم تفاصيل هذه الرؤية الطموحة، فالحكومة الفاعلة بحسب رؤية المملكة تعني أن تكون الشفافية منهجاً، والحفاظ على الموارد الحيوية، والالتزام بكفاءة الإنفاق، وتدعيم المرونة.

ولأن رؤية المملكة 2030 وضعت الشفافية منهجاً، فإن ذلك يستدعي أن تدعم وسائل الإعلام تحقيق أهداف الرؤية الوطنية الطموحة، من خلال تفعيل الوظيفة الرقابية، فالإعلام مسؤول عن تقصي الوقائع، والبحث عن الأدلة والشواهد والبراهين، أما القطاعات الحكومية فإنها ملزمة بمبدأ الشفافية، والتجاوب مع تساؤلات وسائل الإعلام، حتى تكون هنالك معالجة إعلامية دقيقة، ومصداقية عالية.

• دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد:

يُعرف الفساد بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية، ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة([4])، وتعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه "استغلال السلطة من أجل المصلحة الخاصة"، أما البنك الدولي فيعرفه بأنه "إساءة استغلال الوظيفة العامة للكسب الخاص".([5])

وتشير عدد من الدراسات العلمية إلى أن وسائل الإعلام تؤدي دوراً مهماً في مكافحة الفساد لما يحقق المصلحة العامة، من خلال لفت الانتباه للسلوكيات غير المقبولة في المجتمع، وكشف السلوكيات الفاسدة ورفع مستوى الوعي العام تجاهها، هذا بالإضافة إلى توليد ضغط خارجي من الجمهور على الفساد، وتظهر تأثيرات الإعلام في مكافحة الفساد جلية وملموسة في الكثير من الأوقات، فعلى سبيل المثال تؤدي بعض القصص الإخبارية أو التحقيقات الصحفية إلى عزل أو استقالة مسؤول فاسد، أو إصدار بعض القرارات والإجراءات القضائية ضد الفاسدين، إلا أن مدى قدرة وسائل الإعلام على أداء دور الرقابة على الفساد يعتمد على مجموعة من العوامل التي تحددها البيئة التي تعمل فيها وسائل الإعلام، مثل مدى القدرة على الوصول للمعلومات، ومناخ المنافسة، والسماح بالملكية الخاصة لوسائل الإعلام، والمصداقية، والوعي، وجميعها عوامل تؤثر في جودة وفعالية أداء وسائل الإعلام([6]).

وتقوم وسائل الإعلام بمسؤوليتها في مكافحة الفساد من خلال عرض الحقائق المتعلقة بقضية فساد ما، ومتابعة التحقيقات الخاصة بها، وصولاً إلى إحالتها للقضاء والبت فيها، ومحاسبة الفاسدين، كما تقوم بإعلام الرأي العام بخلفيات أي قضية والتحقيقات الجارية فيها، ومتابعة سيرها في المحاكم، وينبغي أن تتمتع وسائل الإعلام بمسؤوليتها المهنية في متابعة وكشف قضايا الفساد، وأن تعتمد عرض الحقائق بموضوعية، كما أنه في الوقت ذاته ينبغي أن توجه وسائل الإعلام رسائل إعلامية من شأنها تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة(7).

وحتى تتمكن وسائل الإعلام من القيام بدورها في مكافحة الفساد، ينبغي عليها التركيز بطريقة مهنية ومؤثرة على هذه الممارسات الفتاكة (ممارسات الفساد)، من خلال تخصيص برامج ثابتة على خريطة البث الإذاعي والتلفزيوني، وقصص صحافية متنوعة في الصحف الورقية والإلكترونية تهتم بمعالجة هذه المشكلة من جميع أبعادها المختلفة.

ويرى مختصون أنه على الصعيد الإذاعي والتلفزيوني من المهم مراعاة تنوع مواعيد بث البرامج لتحقيق وصولها إلى أكبر شريحة من الجمهور وتعظيم الاستفادة منها، وينبغي أن تعد هذه البرامج إعداداً جيداً من حيث المحتوى الملم بالتفاصيل والإحصاءات والتشخيص الدقيق للمشكلة، وتوظيف الصورة التلفزيونية بشكل جيد في برامج التلفزيون، والاعتماد على الكلمة المسموعة والدقيقة في برامج الراديو. أيضاً من المهم تنويع الأشكال والقوالب الفنية في معالجة الظاهرة، وعدم حصرها على البرامج الحوارية، بل ينبغي أن تعالج المشكلة في التحقيقات والدراما والكاريكاتير بشكل فني متقن، والابتعاد عن النمطية والروتين في أداء البرامج، والتأكيد على انتظام تقديم الحملات الإعلامية ذات الصلة بمشكلة الفساد وفي مواعيد محددة وثابتة، ليتعود على دوريتها وموعدها الجمهور. كما ينبغي ربط الجماهير بهذه البرامج والتفاعل معهم، وتنمية وعيهم بآثار هذه الظاهرة على المجتمع، وحثهم بقوة للمشاركة في التصدي للفساد والمفسدين(8).

وعلى صعيد العمل الإعلامي، من المهم أن تقوم الصحف الورقية، والأخرى الإلكترونية، ووسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية، والحسابات الإخبارية على شبكات التواصل الاجتماعي، بمتابعة الجهود المتعلقة بمكافحة الفساد، وتسليط الضوء عليها، هذا بالإضافة إلى مساعدة الجهات الرقابية من خلال نشر الوعي بخطورة الفساد، وآثاره الوخيمة على المجتمع، والاقتصاد، والتنمية.

- **الوظيفة الرقابية لوسائل الإعلام:**

يشير مصطلح الوظيفة الرقابية لوسائل الإعلام إلى دور وسائل الإعلام في توفير المعلومات التي يحتاج إليها المواطن في الحياة والعمل، وقيامها بدور الرقيب على أنشطة الحكومة والجهات الأخرى (9)، وهي أحد أهم الأدوار التي تقوم بها

وسائل الإعلام في المجتمع، وواحدة من الوظائف الثلاث لوسائل الإعلام التي وضعها لازويل Lasswell عام 1948م إلى جانب وظيفتي التنشئة الاجتماعية وتوحيد الرأي العام [10].

وتُعرف الرقابة في وسائل الإعلام بأنها "كل ما تقوم به وسائل الإعلام من نقد ورصد وتوجيه وتقويم وكشف الانحرافات وأشكال الفساد والعبث بالمال العام، أو أية ممارسات غير قانونية في مؤسسات القطاع العام أو الخاص"[11].

وتُصنف الوظيفة الرقابية لوسائل الإعلام إلى صنفين رئيسين هما:

- وظيفة التحذير أو التنبيه Warning, Or Beware: وتحدث عندما تخبرنا وسائل الإعلام بالتهديدات المتوقعة، منها على سبيل المثال، التهديدات المتوقعة من تزايد التهديدات الاقتصادية لأسباب تواجهها أسواق العالم في مرحلة ما، ومع ذلك هناك الكثير من المعلومات التي لا تهدد المجتمع بشكل خاص إلا أنه يرغب عادةً في معرفتها.
- وظيفة الرقابة النفعية Instrumental surveillance: وتحدث عندما تقوم وسائل الإعلام بتزويد الناس بالمعلومات المفيدة في الحياة اليومية، مثل نقل أخبار البورصة، والرياضة، والمنتجات الجديدة، وغيرها[12].

ويعتمد النجاح المستمر لوسائل الإعلام بدرجة كبيرة على قدرتها في ممارسة دورها الرقابي والنقدي على مختلف القطاعات والجهات، والعمل على مساعدة الجهات الرقابية في التعرف على أوجه الخلل والقصور لدعم عملية الاصلاح والوعي في المجتمع[13].

وتعد الوظيفة الرقابية من أهم الوظائف التي تخدم من خلالها وسائل الإعلام المجتمع الذي تتواجد فيه، ويؤدي قيام وسائل الإعلام بهذه الوظيفة إلى المساهمة في تطوير واصلاح أوضاع المجتمع، لكن الجماهير الأكثر ثقافة وتعليماً هم الأكثر إدراكاً لمفهوم الوظيفة الرقابية لوسائل الإعلام، ووفقاً لنتائج (دراسة باتريك، 2003) فإن مفهوم الجماهير للوظيفة الرقابية يتمثل في قيام وسائل الإعلام بكشف أوجه القصور والانحرافات السائدة[14].

وفي دول العالم النامي تعتبر الوظيفة الرقابية لوسائل الإعلام من الوظائف الأكثر إلحاحاً، إذ تحتاج هذه الدول إلى تعبئة جهودها الوطنية من أجل التنمية، وهذا يستدعي كشف كل أشكال الفساد والمحاباة والمحسوبية وعدم الكفاءة، كما تقوم وسائل الإعلام بتوجيه النقد الهادف والبنّاء للمؤسسات العامة عن طريق تسليط الضوء على الجوانب السلبية والانحرافات في الأجهزة الإدارية المختلفة، وتقويم الإيجابيات فيها.

وترى بعض الدراسات الإعلامية أن من أهم فوائد الدور الرقابي لوسائل الإعلام هو مكافحة الفساد الإداري والمالي والحد من انتشاره، من خلال قيام وسائل الإعلام

بنشر التقارير والتحقيقات المتعلقة بالاختلاسات وسرقة الأموال العامة، موضحة أنه ينتج عن ذلك تجاوب الهيئات الرقابية في الدولة مع تلك التقارير، وفتح تحقيقات في الفساد، وإبعاد المسؤولين المتورطين في قضايا فساد من مناصبهم[15].

- **أهمية الدور الرقابي لوسائل الإعلام الرقمية:**

تساهم وسائل الإعلام الرقمية من خلال دورها كرقيب في عملية النهوض بالمجتمعات التي تعمل فيها، وذلك إذا ما أحسن استثمارها وتوظيفها للصالح العام، ويمكن تلخيص أهمية الدور الرقابي لوسائل الإعلام الرقمية في النقاط التالية:

- المساهمة في كشف الفساد: من خلال نشر التقارير والتحقيقات والأخبار التي تسلط الضوء على ظاهرة الفساد، مستندة في ذلك على الأرقام والحقائق والمصادر الموثوقة.
- تثقيف المواطنين وتوعيتهم، والعمل كرقيب على السلوكيات والظواهر الاجتماعية، ودعم السلوكيات الإيجابية وتعزيزها، ودحض السلوكيات السلبية وتوحيد الرأي العام ضدها.
- القيام بدور الرقيب أو الحارس، بما لا يلامس حدود الإساءة أو الاتهام الباطل.
- تقديم النماذج الإيجابية في مختلف مناحي الحياة، وإبرازها بالطريقة التي تساعد على انتشارها في المجتمع.
- الحفاظ على استقلالية وسائل الإعلام بالشكل الذي يمكنها من تأدية دورها كرقيب يعمل للصالح العام.
- العمل على دعم القوانين والأنظمة وتوعية المواطنين بها[16].
- **أساليب المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد:**

ترى العديد من الدراسات الإعلامية أنه تختلف أساليب المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد باختلاف نوع الوسيلة الإعلامية التي سيتم تناول القضية عبرها، إذ إن لكل وسيلة إعلامية من الخصائص ما يميزها عن غيرها، وما يجعلها الأفضل لمناقشة قضية ما وفقاً للموضوع وطبيعة الجمهور المستهدف، فإذا كانت قضية الفساد تمس المصلحة العامة فيفضل استخدام عدة وسائل إعلامية لمناقشة القضية وتوضيح أبعادها، إذ من الممكن استخدام الإذاعة للوصول إلى الجماهير الريفية وكذلك الجماهير الأمية، كما يفضل استخدام الصحف للوصول إلى الجماهير المثقفة والمتعلمة لشرح الأرقام والإحصاءات المتعلقة بالقضية وتحقيق جوانبها كافة، ويمكن استخدام التلفزيون لعرض بعض الجوانب التي لا تتمكن الصحف ولا الإذاعة من عرضها، مثل الصور الحية من واقع القضية، وإجراء تحقيق ومقابلات بالصوت والصورة لكشف القضية وإدانتها بدرجة أكبر، وفيما يلي عرض لبعض أساليب المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد في بعض وسائل الإعلام:

أولاً- الصحف: تتميز الصحف بوجود العديد من الأشكال والقوالب الفنية التي يمكن من خلالها معالجة قضايا الفساد، منها: الأخبار، والتقارير، والتحقيقات، والاستطلاعات، والمقالات، ويعتبر التحقيق الصحفي من أهم وأبرز القوالب الصحفية الأكثر ملاءمة لمعالجة قضايا الفساد كونه يتيح للصحفي تناول القضية من جميع الجوانب، وإجراء تقصٍّ ميداني، وحوارات، ومعالجة متعمقة للقضية، بما يسهم في رصدها وكشف الحقائق وإبراز الأدلة والشواهد التي تؤكد واقعة الفساد.

وتعتبر مهمة كشف الفساد من أهم الوظائف الخاصة بالتحقيق الصحفي لقدرته على تقديم معالجة شاملة لقضية الفساد، حيث تلخص مؤسسة ثومسون -إحدى المؤسسات الرائدة في مجال التحقيق الصحفي– وظائف التحقيق الصحفي في الآتي:

- شرح وتحليل الموضوعات والكشف عن أبعادها ودلالاتها.
- عرض موضوعات تهم الرأي العام.
- الكشف عن الفساد.
- توقع مسار الموضوع في المستقبل.

كما يمكن الاستعانة بالفنون الصحفية الأخرى كالأخبار والمقالات والتقارير والأحاديث الصحفية في معالجة قضايا الفساد بعد التثبت من المصادر الموثوقة، كما أنه من الممكن الاستعانة بهذه الفنون عندما تكون القضية غير معقدة أو متشابكة.

ثانياً- الإذاعة: عندما يتطلب الأمر إيصال الرسالة الإعلامية للجماهير الريفية والأمية، يفضل وقتها استخدام الإذاعات المحلية في تناول قضايا الفساد، وتتميز الإذاعة بالعديد من الأشكال والقوالب التي تلائم معالجة قضايا الفساد، ومنها على سبيل المثال:

- الحوار الإذاعي مع الضيوف المختصين في القضية لشرحها وتبسيطها للجمهور.
- الحديث الإذاعي المباشر وهو حديث موجه من شخص واحد، ويشترط فيه الوضوح والتبسيط وتقديم الأدلة والشواهد والدقة في المعلومات.
- التحقيق الإذاعي، ويشترط فيه قدرة المتحدث على الوصف الدقيق لقضية الفساد والحصول على المعلومات الدقيقة من المتحدثين في التحقيق، وهو قالب مناسب لمعالجة قضايا الفساد المتشابكة والتي تتطلب عرض وجهات نظر متعددة.
- الدراما الإذاعية، وهذا القالب يناسب عملية توعية المواطنين بمخاطر الفساد، وانعكاساته السلبية على الجميع.

ثالثاً- التلفزيون: وهو وسيلة ملائمة لكشف مظاهر الفساد، وشرح تفاصيل قضية فساد لما يتمتع به من خصائص الصوت والصورة والمؤثرات والحركة والألوان حيث ينقل صورة واقعية للقضية، ويتميز التلفزيون بتعدد الأشكال والقوالب الفنية المتاحة لمعالجة قضايا الفساد، ومنها:

- الأخبار: من خلال نشرات الأخبار يمكن عرض تقارير إخبارية مصورة لقضية

الفساد.

- الحديث المباشر: يشترط فيه أن يكون المتحدث ملمًّا بالقضية ولديه تفاصيل ووثائق تؤكد قضية الفساد وتثبتها.
- الحوار التلفزيوني: يساعد هذا القالب الحصول على معلومات مؤكدة حول القضية من المختصين والأشخاص الأكثر معرفة ودراية بتفاصيل القضية.
- التحقيق التلفزيوني: من خلاله يمكن فهم القضية بصورة أعمق من خلال جمع المعلومات من عدة أطراف.

رابعاً- الإعلام الرقمي: يتميز الإعلام الرقمي بالتفاعلية بين المستخدمين بما يمكنهم من الاستفسار والحصول على معلومات أكثر من المصدر بعد نشر المعلومات المتعلقة بقضية ما، أيضاً يتيح الإعلام الرقمي للمواطن العادي المشاركة في كشف بعض مكامن الفساد الإداري والمالي، إذ بإمكان أي شخص أو موظف يمتلك الوثائق والبراهين الدالة على واقعة الفساد إرسالها عبر حسابه إلى الحسابات الرسمية المعنية بتلقي مثل هذه البلاغات، حيث تتفاعل معها الجهات الرقابية المخولة بضبط الفساد.

ويمكن القول إن وسيلة الإعلام الرقمية إذا كانت تابعة لمؤسسة إعلامية فإنها غالباً تلتزم بقوالب وأشكال معينة تتشابه مع قوالب وأشكال الإعلام التقليدي، مع إضافة الوسائط المتعددة وعنصر المشاركة والتفاعلية مع الجمهور، أما إذا كانت الوسيلة تابعة لمستخدم عادي أو ما يطلق عليه بصحافة المواطن، فليس المهم لديه معالجة القضية بطريقة معينة بقدر ما تكمن الأهمية لديه في الإبلاغ عن الوثائق والأدلة التي تؤكد واقعة الفساد.

ثانياً: الدراسات السابقة:

المحور الأول: دراسات تناولت أدوار القائم بالاتصال في وسائل الإعلام:

- **تناولت دراسة (الناغي ومصطفى 2020) التي جاءت بعنوان: العوامل المؤثرة على إدراك القائم بالاتصال لأدواره الإعلامية وعلاقتها بالسلطة المحلية [17].** عينة من القائمين بالاتصال في وسائل الإعلام المصرية، مسحياً عبر أداة الاستبانة، مما كشف عن وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تأثير كل من العوامل الذاتية والداخلية والخارجية، ومستوى إدراك القائم بالاتصال لأدواره الوظيفية. ووجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تأثير العوامل الذاتية والداخلية والخارجية، ومستوى تقييم القائم بالاتصال لأدوار مؤسسته، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع الوسيلة التي يعمل بها القائم بالاتصال في مستوى إدراكه لأدواره الوظيفية.
- **وسعت دراسة (غاغنون) وآخرون(2020)** Gagnon etal **التي جاءت بعنوان توجهات الأدوار ومقاييس الجمهور في غرف الأخبار: فحص التصورات الصحفية ودوافعها في**

الصحافة الرقمية[18] . إلى التعرف عبر المنهج المسحي على توجهات وأدوار الجمهور لدى القائمين بالاتصال، من خلال فحص التصورات الصحافية ودوافعها. كما فحصت الدراسة مدى استفادة القائمين بالاتصال بالمؤسسات الاخبارية الأمريكية من تحديد أولويات الجمهور المستهدف. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن العاملين في مجال الأخبار يرون أّن بعض مقاييس الجمهور أكثر فائدة من غيرها، وأنها أكثر فائدة لمساعدتهم على تفعيل توجيه دور المستهلك الذي كان يعتبر تاريخياً أقل أهمية. كما أظهرت اختلاف التصورات عبر السياقات التنظيمية، حيث يعتبر الجمهور هو المتحكم الأساس في التوجه الصحفي، وفقاً لموقف القائم بالاتصال ضمن التسلسل الهرمي التحريري.

- **وبحثت دراسة (ميلادو) وآخرين (2020)** Mellado **الفجوات بين الصحف في مفاهيم دور الصحافيين وأداء المؤسسات الصحافية في تسع دول من أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية وآسيا، على أساس الأدوار الصحافية**[19]. واعتمدت على المنهج المسحي ومنهج التحليل، لقياس التأثيرات المؤسسية على فجوة التصور والأداء على ثلاثة مستويات (فردي، تنظيمي، مجتمعي). وأظهرت نتائج الدراسة أن الفجوة الأكبر بين الدور الوظيفي والمهني التي اعتمدتها الدراسة في ستة أدوار كانت بين دوره المجتمعي والأدوار الرقابية. كما بينت تحليلات الدراسة اختلاف حجم الفجوات بشكل واضح في الأدوار بين الصحافيين والمؤسسات الإعلامية، أكثر من اختلافها بين البلدان، على الرغم من وجود بعض التأثيرات على المستوى الفردي والمستوى التنظيمي المرتبط بالملكية والسياسات التحريرية.
- **وهدفت دراسة الصبيحي (2017) حول إدراك الإعلاميين السعوديين لأدوارهم الوظيفية والمهنية في بيئة الإعلام الرقمي**[20]**، إلى** التعرف على الأدوار الوظيفية والمهنية للإعلاميين السعوديين ومدى مواكبتهم لبيئة الإعلام الرقمي، والعوامل المؤثرة في ذلك استناداً على نظرية الدور ونموذج التسلسل الهرمي، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الوصفي، لمسح عينة من القائمين بالاتصال في وسائل الإعلام السعودية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الإعلاميين السعوديين يتبنون في أدوارهم الوظيفية بالمرتبة الأولى وظيفة التثقيف والتوعية المجتمعية، وفي المرتبة الثانية وظيفة التعبئة السياسية والوطنية، بينما حلت وظيفة النشر والإخبار في المرتبة الثالثة، وجاءت وظيفة المشاركة المجتمعية في المرتبة الرابعة، وفي المرتبة الخامسة وظيفة الشرح والتفسير، بينما حلت في المرتبة السادسة وظيفة الرقابة والنقد. أما فيما يتعلق بالأدوار المهنية فقد أثبتت الدراسة تركيز الإعلاميين على دور صحافة الخبر وذلك في المرتبة الأولى، بينما جاءت الصحافة الثقافية ثانياً، وفي المرتبة الثالثة الصحافة الاستقصائية، وجاء في المرتبة الرابعة الدور التفسيري والتحليلي.
- **ورصدت دراسة (محمد) (2017) آليات بناء الأفكار الصحفية في أجندة القائم**

بالاتصال في الصحافة المصرية[21]، ذات التوجهات والسياسيات التحريرية المختلفة. كما رصدت العوامل المختلفة المؤثرة على القائم بالاتصال في بنائه لأفكاره وأجندته الصحافية. عبر منهجي المسح والمقارنة، وتعرفت على العوائق المختلفة التي يواجهها، في أدائه المهني وتغطية أفكاره المختلفة، عبر دراسة تحليلية استخدمت أسلوب المقابلة المقننة على عينة من القائمين بالاتصال في الصحافة المصرية. وأظهرت نتائج الدراسة أنّ القائمين بالاتصال في الصحافة يستقون أفكارهم الصحافية من مصادر عدّة أبرزها الأحداث الجارية والآنية التي يعاصرها الصحافي في كل يوم وتوحي إليه بالأفكار الجديدة المواكبة زمنياً للأحداث، يليها مصادر المعلومات، سواء كانت مصادر ذات علاقة شخصية بالصحافي تنقل له الجديد الذي يخص المكان الذي تتواجد فيه أو أنها مصادر معلوماتية.

- **وسعت دراسة (هيلميلر) و(ميلادو) (2015)** Hellmueller & Mellado **تصور مقترح من منظور علم الاجتماع لأدوار الصحافيين وأدائهم**[22]، إلى بناء ذلك التصور الخاص بأدوارهم، كما حاولت الدراسة تفسير الافتراض القائل بأنّ الارتباط بين مفهوم الدور وأداء الدور قد حظي باهتمام أكبر في البحوث من كونه مداراً للفحص التجريبي. عبر دراسة تحليلية من المستوى الثاني للدراسات المهتمة بأدوار الصحفيين، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ دراسة الأدوار المهنية الصحفية من خلال تأثيرها على المحتوى الإخباري ترتكز بالدرجة الأولى على تصور الصحفيين لأدوارهم واستنتاجاتهم، وبالتالي فإن الطريقة التي يتصورون بها أدوارهم ستشكل في النهاية القصص الإخبارية التي ينتجونها.

المحور الثاني: دراسات تناولت الدور الرقابي لوسائل الإعلام:

- **استهدفت دراسة (Li, et al, 2021)** [23] حول وسائل الإعلام الرقمية والسيطرة على الفساد وعلاقتها بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات الناشئة متعددة الجنسيات، الكشف عن دور وسائل الإعلام الرقمية في التأثير على خيارات دخول المستثمرين الأجانب من أصحاب الشركات الناشئة متعددة الجنسيات للدول المضيفة للاستثمار، من خلال دور هذه الوسائل في مكافحة الفساد الداخلي والخارجي كأحد جوانب الجذب للاستثمار، وأجريت الدراسة على مجموعة من لوحات بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لشركات التصنيع الصينية خلال الفترة من 2010-2016، وتوصلت الدراسة إلى أن حرية وسائل الإعلام الرقمية في البلد المضيف للاستثمار تؤثر بشكل الإيجابي على دخول الشركات الناشئة متعددة الجنسيات البلد المضيف للاستثمار المباشر، وتزداد هذه العلاقة عند توفر الشفافية لدى الشركات الناشئة، وزيادة الرقابة الخارجية على الفساد في البلد المُضيف.
- **وهدفت دراسة (مديحة بن علو وحميدة نادية، 2019)** [24] حول الإعلام سلطة رقابية لتعزيز منظومة الكفاح ضد الفساد في التشريع الجزائري، إلى إبراز دور

الإعلام في الكشف عن الفساد الذي يصيب الأجهزة الحكومية والخاصة، وناقشت دور الإعلام في التأثير على سلوك المجتمع لمكافحة الفساد، وخلصت الدراسة إلى ضرورة إعطاء أهمية قصوى من قبل الدول لوسائل الإعلام نظراً للدور الذي تقوم به في مواجهة الفساد، ووضع آليات إعلامية لمعالجة الفساد، وتدريب الإعلاميين على طرق كشف الفساد وتناوله إعلامياً.

- **وتمثلت مشكلة الدراسة التي قامت بها هبة عبدالرازق (2018)** [25] في رصد سمات الدور الرقابي الذي تقوم به الصحافة المصرية من خلال التحقيقات الصحفية بصحف (الأهرام، والمصري اليوم، والوفد) التي تهتم بمعالجة القضايا المجتمعية المختلفة، بالإضافة إلى تحليل بنية السرد داخل تلك التحقيقات، وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تهتم بدراسة الواقع الحالي للظاهرة، وشمل الإطار النظري كلاً من نظرية المسؤولية الاجتماعية، والنموذج السردي، كما اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي، وأداة تحليل السرد، حيث بلغت التحقيقات عينة الدراسة حوالي 458 تحقيقاً خلال مدة ستة أشهر من 1 أكتوبر 2016 وحتى 31 مارس 2017. وتمثلت أهم نتائج الدراسة في اتفاق صحف الدراسة في اهتمامها بالقضايا الاقتصادية في المرتبة الأولى بنسبة 38%، تليها القضايا الصحية بنسبة 14.4%، وبلغ مجمل التحقيقات التي ظهرت بها سمات الدور الرقابي 126 تحقيقاً، وكانت المسؤولية الاجتماعية المرجعية الرقابية الأساسية لصحفيي التحقيقات بنسبة 68%.
- **وتوصلت دراسة (Duru, 2018)** [26] حول مدركات الجمهور نحو تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة الفساد في نيجيريا، إلى أن الإعلام الاجتماعي غيّر طريقة توزيع المعلومات حيث يخصص الجمهور الكثير من الوقت لمتابعة الأخبار عبر هذه الوسائل، و خلصت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام لعبت دوراً حيوياً في مكافحة الفساد في نيجيريا، مما عزز من تفاعل ونشاط الحكومة نحو المشاكل التي يعبر عنها الجمهور، ومعالجة المشكلات التي يطرحها؛ وطبقت الدراسة على مقالات المجلات وتقارير الصحف، ومواد الإنترنت، باستخدام المنهج الكيفي في التحليل.
- **التعليق على الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها:**

عرض الباحث فيما سبق بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكان هدف الباحث في عرضه لهذه الدراسات هو التعرف على أبعاد متغيرات الدراسة الحالية، وتم تقسيمها إلى محورين فيما يتعلق بأدوار القائم بالاتصال ودور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد:

1- فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت أدوار القائم بالاتصال في وسائل الإعلام:

- تعددت أهداف الدراسات السابقة داخل هذا المحور؛ وتنوعت ما بين البحث في

العوامل المؤثرة في إدراك القائم بالاتصال لأدواره الإعلامية، والفجوات بين الصحف في مفاهيم دور الصحافيين وأداء المؤسسات الصحفية، وكذلك إدراك الصحفيين لأدوارهم المجتمعية وظيفياً ومهنياً، ومدى مواكبتهم لبيئة الإعلام الرقمي.

- وتوصلت دراسات سابقة إلى وجود علاقة ارتباطية بين مستوى تأثير العوامل الذاتية والداخلية والخارجية، ومستوى تقييم القائم بالاتصال لأدوار مؤسسته.
- وترى بعض الدراسات السابقة أن تركيز القائمين بالاتصال على دور صحافة الخبر يأتي في المرتبة الأولى، بينما التركيز على الدور الرقابي سواء باتباع الاستراتيجيات الاستقصائية أو التفسيرية أو التحليلية يأتي في مرتبة متأخرة.

- أما فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت الدور الرقابي لوسائل الإعلام:

- تعددت أيضاً الأهداف التي قامت عليها الدراسات السابقة داخل هذا المحور؛ ما بين البحث في دور وسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد، والعمل على وضع استراتيجيات وإيجاد الحلول، وكذلك مدركات الجمهور نحو تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة الفساد؛ بالإضافة إلى رصد سمات الدور الرقابي الذي تقوم به الصحافة من خلال بعض الفنون الصحفية مثل مواد الرأي والفنون الاستقصائية.
- توصلت نتائج بعض الدراسات السابقة إلى أن وسائل الإعلام لعبت دوراً حيوياً في مكافحة الفساد في بعض دول العالم.
- وأشارت نتائج الدراسات السابقة إلى ضرورة إعطاء أهمية قصوى من قبل الدول لوسائل الإعلام نظراً للدور الذي تقوم به في مواجهة الفساد، مع وضع آليات إعلامية لمعالجة الفساد، إضافة إلى الاهتمام بتدريب القائمين بالاتصال على طرق كشف الفساد وتناوله إعلامياً.

التعليق العام على الدراسات السابقة، وأجه الاستفادة منها في هذه الدراسة:

- اتسمت الدراسات السابقة بالتعدد والتنوع، وهو ما ساعد الباحث في بلورة المشكلة البحثية وتحديد نوع الدراسة، واختيار المنهج والأدوات المناسبة لجمع البيانات.
- اتفقت معظم الدراسات السابقة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، أو المسحي، إضافة إلى استخدام المنهج التجريبي لرصد مدى إدراك القائمين بالاتصال للدور الرقابي لوسائل الإعلام في مكافحة الفساد. ويلاحظ أيضاً من بعض الدراسات السابقة أنها استخدمت الاستبانات للوقوف على واقع الدور الرقابي لوسائل الإعلام.
- أما فيما يتعلق بأوجه الاستفادة من عرض هذه الدراسات، فهو يتمثل في التعرف على العوامل المؤثرة على إدراك القائمين بالاتصال لأدوار وسائل الإعلام الرقابية في

مكافحة الفساد، واستراتيجيات الصحف للقيام بهذا الدور، هذا بالإضافة إلى معرفة طرق توعية المجتمع بمخاطر هذه الجرائم. وكذلك الاستفادة من الدراسات السابقة في بلورة مشكلة الدراسة، وتحديد المنهج المرتبط بالدراسة، وكيفية بناء الأدوات الخاصة به، وحساب صدقها وثباتها، وهذه المقاييس تُعد أحد مصادر اشتقاق مقاييس الدراسة التي قام الباحث بإعدادها وتطبيقها في الدراسة الحالية.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية هذه الدراسة في مجموعة النقاط التالية:

- مواكبة الجهود القوّية التي تقوم بها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد السعودية، وهي الجهود التي تتطلب اهتماماً أكبر من قبل وسائل الإعلام، خاصة الرقمية منها؛ للتوعية والمساهمة في عملية مكافحة الفساد.
- تُعد وسائل الإعلام الرقمية الوسائل الأكثر انتشاراً ومتابعة من قبل الجمهور، والأكثر استخداماً في نقل المعلومات والآراء؛ الأمر الذي يُرسخ تلك المعلومات التي تنتقل للفرد من خلالها ويمكن أن يحتفظ بها أو يعود لها في أي وقت.
- ظهور العديد من وسائل الاتصال الرقمية ومنها مواقع التواصل الاجتماعي التي أثرت على نسب التعرض لكل وسائل الاتصال بلا استثناء، مما يتطلب معه ضرورة التعرف على حجم دور وسائل الإعلام الرقمية في توعية الأفراد بأهم قضايا المجتمع من حولهم.
- أهمية معرفة مدى إدراك القائمين بالاتصال للدور الرقابي لوسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد، وتعزيز مبدأ النزاهة.

رابعاً: مشكلة الدراسة:

ترتكز مشكلة هذه الدراسة على معرفة الدور الرقابي لوسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد انطلاقاً من رؤية المملكة العربية السعودية 2030، إذ تحمل رسائل وسائل الإعلام الرقمية التي يقف خلفها -غالباً- القائمون بالاتصال؛ دلالات مهمة قد تشير إلى كشف بعض طرق جرائم الفساد الإداري والمالي، بما يساعد على البحث والتقصي من قبل الجهات المختصة، وعليه فإن مشكلة هذه الدراسة تتلخص في دراسة الدور الرقابي لوسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد انطلاقاً من رؤية المملكة 2030، وذلك عبر دراسة ميدانية على عينة من القائمين بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية.

- **النظرية المستخدمة في الدراسة:**

تستند الدراسة في إطارها النظري على نظرية (المسؤولية الاجتماعية)، باعتبارها إطاراً نظرياً ملائماً لهذه الدراسة، وسوف يتم في السطور التالية استقراء مدى ملاءمة هذه النظرية كمدخل نظري لهذه الدراسة.

-**نظرية المسؤولية الاجتماعية** responsibility theory social :

ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر لمواكبة المتغيرات التقنية والاجتماعية للمحافظة على ما تبقى من قيم وأعراف في المجتمع الغربي، وتعمل على تعزيز مفهوم الحرية في وسائل الإعلام، والمحافظة على القيم في المجتمع، ومع تزايد الاهتمام بأخلاقيات الصحافة وبدور الإعلام في تقدم المجتمع تبلور ميثاق يحدد الضوابط الأخلاقية للإعلام بتبني الرابطة الأمريكية لرؤساء تحرير الصحف "ميثاق الأداء الإعلامي" عام 1923 لمعالجة العديد من القضايا من أجل الصالح العام، وتشير نظرية المسؤولية الاجتماعية في مجال الإعلام إلى أنها: "مجموعة الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يتوفر في معالجاتها وموادها القيم المهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن يتوافر للإعلام حرية تجعلها مسؤولة أمام القانون والمجتمع"، وتعني المسؤولية الاجتماعية للإعلام أيضاً الاهتمام بالصالح العام أو الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته عبر اتصاف الإعلام بسداد الرأي والدقة والعدل ومراعاة النواحي الأخلاقية والقيم" [27].

وفي خضم تلك الأبعاد تنطلق الفلسفة الأساسية وراء نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام في إدراك أن وسائل الإعلام مسؤوليتها في حل المشكلات وتعزيز الرأي العام والمصالح الاجتماعية، فيما استهدفت نظرية المسؤولية الاجتماعية في إطار مدخل الممارسة المهنية تحقيق نوع من التوازن والتوافق بين الوظائف التي ينبغي أن تقدمها وسائل الإعلام وأفراد المجتمع، وتحديد المعايير الأساسية للأداء الإعلامي، إلى جانب القيم المهنية التي تحكم سلوكيات الإعلاميين في أداء واجباتهم الوظيفية، وتطرقت إلى قيم المعالجة الإعلامية للموضوعات والأحداث والقضايا المختلفة، التي يجب أن تشتمل على (الصدق، والدقة، والشمول، خلفية الحدث والأشخاص الفاعلين وطبيعة الظروف المكانية والزمانية والأبعاد السياسية والاقتصادية للحدث) والموضوعية بأبعادها المختلفة (الإسناد والتوازن واللغة المستخدمة)؛ وفي إطارها قدم فوكس Voakes عدة نماذج لتفسير كيفية تعامل الإعلاميين مع المسؤوليات القانونية والأخلاقية، ومنها: (نموذج الانعزال عن العامل)؛ ووفقاً لهذا النموذج يتم الالتزام الصارم بالقواعد القانونية، ويتم معاقبة الذين ينتهكون هذه القوانين، في حين لا يتم الالتزام بالأخلاقيات إلا على مستوى اللوائح الخاصة بكل فرد على حدة من القائمين بالاتصال [28].

لذا فإن نظرية المسؤولية الاجتماعية تعتبر إطاراً نظرياً صالحاً لهذه الدراسة

نظراً لعنايتها بالسياق أو بالبيئة الاجتماعية المحيطة وبتنمية المجتمع عموماً؛ كما أنها تشدد على التزام العاملين في الإعلام بقيم عديدة، وعليه سيتم توظيف النظرية لتحقيق أهداف الدراسة والخروج بالنتائج تبعاً لأسسها التالية:

1. ينبغي على الصحافة والإعلام بوسائله المختلفة أن يسهم في التزامات معينة تجاه المجتمع.
2. من حق المجتمع على وسائل الإعلام أن تلتزم بأداء الوظائف المنوطة بها، وأن تحافظ على المعايير المهنية خلال أدائها لوظائفها.
3. ممارسة النقد البناء، ونشر كل ما يتوافق مع تطلعات المجتمع فيما يخص مكافحة الفساد وتحقيق مبدأ النزاهة.
4. إعطاء الفرد حقه في الحصول على المعلومات وتعزيز مستوى الشفافية.

وفي ضوء ذلك فإن توظيف أسس النظرية في هذه الدراسة يتحدد في مدى وعي القائمين بالاتصال بهذا البعد الاجتماعي، ومدى التزام وسائل الإعلام الرقمية بأدوارها الرقابية، هذا بالإضافة إلى مدى التزامها بالقيم المهنية التي تستهدف تحقيق وظائف تلبي حاجات المجتمع؛ ومنها اهتمامها بتناول قضايا الفساد وتعزيز مبدأ النزاهة.

خامساً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الوصول إلى جملة من الأهداف، ويمكن تلخيصها في التالي:

- مواكبة رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في مكافحة الفساد وحماية النزاهة.
- التعرف على دور القائمين بالاتصال بوسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية.
- السعي نحو معرفة مدى مواكبة وسائل الإعلام الرقمية لأدوارها الرقابية المناطة بها، من وجهة نظر القائمين بالاتصال في هذه الوسائل.
- تسليط الضوء على دور وسائل الإعلام الرقمية في الكشف عن مكامن الفساد المالي والإداري.
- معرفة مدى استيعاب القائمين بالاتصال بوسائل الإعلام الرقمية بأهمية أدوارهم المناطة بهم للكشف عن قضايا الفساد.
- التعرف على طرق تعزيز دور وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها في نشر الوعي بقضايا الفساد وطرق مكافحته.
- تقديم بعض المقترحات والحلول لتطوير الدور الرقابي لدى القائمين بالاتصال بوسائل الإعلام الرقمية السعودية، وذلك من خلال مدى إدراكهم للأدوار

الإعلامية التي تقوم بها هذه الوسائل في مكافحة الفساد.

سادساً: تساؤلات الدراسة:

- ما مدى مواكبة وسائل الإعلام الرقمية لرؤية 2030 في مكافحة الفساد وحماية النزاهة، من وجهة نظر القائمين بالاتصال في هذه الوسائل؟
- ما أهمية الدور الرقابي لدى وسائل الإعلام الرقمية؟
- ما أهم المواضيع أو القضايا التي تهتم بها وسائل الإعلام الرقمية حول جرائم الفساد؟
- ما دور وسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد والكشف عن مكامن الفساد المالي والإداري وتعزيز مبدأ الشفافية؟
- ما طرق تعزيز دور وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها في نشر الوعي بقضايا الفساد وطرق مكافحته؟
- ما الآراء والمقترحات والحلول لتطوير الدور الرقابي لدى القائمين بالاتصال بوسائل الإعلام الرقمية؟

ثامناً: نوع الدراسة ومنهجها:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التفسيرية التي تتجه إلى جمع البيانات والمعلومات والتعبير عنها كمًّا وكيفًا، بما يوضح خصائص الظاهرة وسماتها، وبذلك فإن هذه النوعية من الدراسات تتيح وجود بيانات قابلة للقياس الكمي، ومن ثم إمكانية التعميم والتنبؤ من خلال رصد وتحليل إجابات عينة الدراسة. كما تستهدف تقدير مرات تكرار حدوث ظاهرة معينة ومدى ارتباطها بظاهرة أو مجموعة أخرى من الظواهر[29]، ومن خلال ذلك تسعى الدراسة إلى رصد وتحليل مدى إدراك القائمين بالاتصال للأدوار الرقابية لوسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد.

وتستعين الدراسة الحالية بمنهج المسح بالعينة لملاءمته لموضوع الدراسة، وباعتباره جهداً علمياً منظماً؛ حيث يُعد أحد المناهج المستخدمة في الدراسات الوصفية، فهو يقصد به ذلك النوع من المناهج الذي يتم بوساطته استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة منهم بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها، وهذا المنهج يُسهم في استقصاء الآراء وجمع الحقائق والبيانات عن الوضع الراهن للظاهرة المدروسة وتفسيرها وتحليلها [30].

وتم استخدامه في الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالظاهرة موضع الدراسة وذلك من خلال: مسح عينة من القائمين بالاتصال في وسائل الإعلام الرقمية لمعرفة مدى إدراكهم للدور الرقابي لوسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد.

تاسعاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتحدد مجتمع هذه الدراسة في: وسائل الإعلام الرقمية؛ من خلال استقصاء رأي عينة من القائمين بالاتصال بهذه الوسائل -وذلك باستخدام عينة كرة الثلج-، فيما

يرتكز مجتمع الدراسة في التالي:

- القائمين بالاتصال المعنيين بالحسابات الرقمية والمواقع الإلكترونية للصحف السعودية الورقية (الأذرع الرقمية) لصحف: (الرياض، عكاظ، الوطن)، فيما اختار الباحث هذه الأذرع الرقمية للصحف الثلاث كونها الأكثر متابعة عبر "تويتر"، هذا بالإضافة إلى توافر أذرع رقمية تفاعلية لهذه الصحف عينة الدراسة من خلال موقعها الإلكتروني، كما أن هذه الصحف الثلاث تمثّل 3 مناطق جغرافية رئيسية في المملكة العربية السعودية هي: المنطقة الوسطى، المنطقة الغربية، المنطقة الجنوبية.
- القائمين بالاتصال في الصحف السعودية الإلكترونية الأكثر انتشاراً بحسب تصنيف موقع ALEXA لعام 2020، وهي صحف (سبق، المواطن)، هذا بالإضافة إلى كون مواقع هذه الصحف تحتوي على نوافذ خاصة: بالإنفوجرافيك، والفيديو، والرسوم، وهو الأمر الذي تتطلع الدراسة إلى بحثه والوقوف عليه.
- القائمين بالاتصال المعنيين بالحسابات الإخبارية الموثقة على شبكة التواصل الاجتماعي "تويتر"، والتي يزيد عدد متابعيها على 10 ملايين متابع، وهي: أخبار السعودية، هاشتاق السعودية.
- **خصائص العينة:** تم تطبيق الدراسة على عينة 75 مبحوثاً، بعد استبعاد الاستمارات غير الصحيحة أثناء التطبيق، وهدفت الدراسة إلى معرفة الدور الرقابي لوسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد، انطلاقاً من رؤية المملكة 2030: دراسة ميدانية على عينة من القائمين بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية.

جدول رقم (1) توصيف العينة

المتغيرات		التكرارت	النسبة المئوية
السن	أقل من 30 عاماً	22	29.3
	من 30 إلى أقل من 45 عاماً	33	44.0
	من 45 إلى 60 عاماً	20	26.7
النوع	ذكر	66	88.0
	أنثى	9	12.0
المؤهل الدراسي	دون الجامعي	9	12.0
	جامعي	59	78.7
	بعد الجامعي	7	9.3
الخبرة	أقل من 5 أعوام	19	25.3
	من 5 أعوام وأقل من 10	23	30.7
	من 10 أعوام وأقل من 15	18	24.0
	أكثر من 15 عاماً	15	20.0

جهة العمل	ذراع رقمية لصحيفة الرياض	13	17.3
	ذراع رقمية لصحيفة عكاظ	14	18.7
	ذراع رقمية لصحيفة الوطن	12	16.0
	صحيفة سبق الإلكترونية	12	16.0
	صحيفة المواطن الإلكترونية	11	14.7
	حساب أخبار السعودية	7	9.3
	حساب هاشتاق السعودية	6	8

ولحساب ثبات المقاييس، تم استخدام معاملات إحصائية للتأكد من صلاحية المقياس، من حيث الاتساق الداخلي والثبات، ولذلك تم حساب معامل Cronbach'Alpha ألفا كرونباخ الذي يستخدم لتحليل ثبات المقاييس Reliability Analysis بتقدير الاتساق الداخلي بين العبارات المكونة للمقياس عن طريق حساب متوسط الارتباطات بين عبارات المقياس، وقد بلغت قيمة معامل Cronbach' Alpha (*) الخاص بمقاييس الدراسة (0.828)، وهي قيمة مرتفعة لثبات المقياس وقبوله واستخدامه في هذه الدراسة.

عاشراً: أداة الدراسة:

اعتمد الباحث على صحيفة الاستبيان التي صممت في ضوء تساؤلات الدراسة، وانطلاقاً من الإطار النظري المتمثل في نظرية (المسؤولية الاجتماعية). وقد تم بناء استبانة دون فيها المبحوثون إجاباتهم المرتبطة بمتغيرات البحث والتي تم توظيفها في أسئلة لجمع البيانات المطلوبة من مفردات العينة.

حادي عشر: صدق وثبات المقاييس:

تم قياس الصدق من خلال الصدق الظاهري لاستمارة الاستبيان، وذلك من خلال عرض الاستمارة على مجموعة من الخبراء والمحكمين* للتأكد من مدى صلاحية الاستمارة للتطبيق، ومدى شمولية التساؤلات للموضوع بأبعاده ومتغيراته المختلفة، ومدى قدرة الاستمارة على تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها. وقد أشار المحكمون بصلاحية الاستمارة للتطبيق في هذه الدراسة بعد عمل التعديلات التي أشاروا إليها.

وتم اختبار الثبات من خلال إعادة تطبيق الاستمارات المستخدمة Test Retest على عينة قوامها 8 مفردات بنسبة 10% من الحجم الفعلي للعينة، وذلك بعد مرور أسبوعين من التطبيق الأول لكل عينة، وتم حساب معامل الثبات الذي حقق نسبة ثبات عالية، مما يدل على دقة التصميم المنهجي للاستبيان الذي قام الباحث بتطبيقه، وقابلية البيانات للتعميم.

ولحساب ثبات الاستبيان تم استخدام معاملات إحصائية للتأكد من صلاحية القياس، من حيث الاتساق الداخلي والثبات، ولذلك تم حساب معامل 'Cronbach Alpha ألفا كرونباخ الذي يستخدم لتحليل ثبات المقاييس Analysis Reliability بتقدير الاتساق الداخلي بين العبارات المكونة للمقياس عن طريق حساب متوسط الارتباطات بين عبارات المقياس، وقد بلغت قيمة معامل 'Alpha Cronbach * الخاص بمقاييس الدراسة (0.891) وهي قيم مرتفعة لثبات المقياس وقبوله واستخدامه في هذه الدراسة.

ثاني عشر: المعالجة الإحصائية للبيانات:

بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة، تم إدخالها -بعد ترميزها- إلى الحاسب الآلي، ثم جرت معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" والمعروف باسم SPSS اختصاراً لـ: Statistical Package for the Social Sciences، وذلك باللجوء إلى المعاملات والاختبارات والمعالجات الإحصائية التالية:

1- التكرارات البسيطة والنسب المئوية.

2- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

3- اختبار كا2 لجداول الاقتران (Contingency-Tables Chi Square Test) لدراسة الدلالة الإحصائية للعلاقة بين متغيرين من المستوى الأسمي (Nominal).

ثالث عشر: نتائج الدراسة:

1. مدى اهتمام وسائل الإعلام الرقمية بأخبار وتطورات ملف مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية عقب الإعلان عن رؤية 2030 من وجهة نظر المبحوثين:

جدول رقم (2)

مدى اهتمام وسائل الإعلام الرقمية بأخبار وتطورات ملف مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية عقب الإعلان عن رؤية 2030 وفقاً لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة / المدى	أقل من 5 أعوام		من 5 أعوام وأقل من 10		من 10 أعوام وأقل من 15		أكثر من 15 عاماً		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بدرجة كبيرة	18	94.8	21	91.3	18	100.0	15	100.0	72	96
بدرجة متوسطة	1	5.2	2	8.7	0	0.0	0	0.0	3	4
بدرجة ضعيفة	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الإجمالي	19	100.0	23	100.0	18	100.0	15	100.0	75	100.0

قيمة كا^2=4.464 درجة الحرية=3 مستوى المعنوية=0.200 الدلالة =غير دالة معامل التوافق=0.242

يتضح من الجدول السابق: أن 96% من المبحوثين يرون أن وسائل الإعلام الرقمية اهتمت بأخبار وتطورات ملف مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية عقب الإعلان عن رؤية 2030 (بدرجة كبيرة)، بينما يعتقد 4% منهم أن هذا الاهتمام جاء (بدرجة متوسطة).

وبحساب قيمة كا2 بلغت (4.464) عند درجة حرية = (3)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً. ويعني ذلك عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين سنوات خبرة المبحوثين (أقل من 5 أعوام، من 5 أعوام وأقل من 10 أعوام، من 10 أعوام وأقل من 15، أكثر من 15 عاماً) ومدى اهتمام وسائل الإعلام الرقمية بأخبار وتطورات ملف مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية عقب الإعلان عن رؤية 2030.

ويرجع الباحث ارتفاع نسبة اهتمام وسائل الإعلام الرقمية بأخبار وتطورات ملف مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية عقب الإعلان عن رؤية 2030، إلى صدور الأمر الملكي الذي نص على تشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد برئاسة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-، في النصف الثاني من العام 2017، حيث مثّل هذا الأمر الملكي تحولاً مهماً على صعيد مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ النزاهة، الأمر الذي ساهم في ارتفاع نسبة اهتمام وسائل الإعلام الرقمية بأخبار وتطورات ملف مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية عقب الإعلان عن رؤية 2030، وهي الرؤية الوطنية الطموحة التي تم إطلاقها في عام 2016م.

2. مدى اهتمام وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها الرقابي في مكافحة الفساد من وجهة نظر المبحوثين:

جدول رقم (3)
مدى اهتمام وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها الرقابي في مكافحة الفساد وفقاً لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة / المدى	أقل من 5 أعوام		من 5 أعوام وأقل من 10		من 10 أعوام وأقل من 15		أكثر من 15 عاماً		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بدرجة كبيرة	5	26.3	12	52.2	5	27.8	13	86.7	35	46.7
بدرجة متوسطة	11	57.9	11	47.8	13	72.2	2	13.3	37	49.3
بدرجة ضعيفة	3	15.8	0	0.0	0	0.0	0	0.0	3	4.0
الإجمالي	19	100.0	23	100.0	18	100.0	15	100.0	75	100.0

قيمة كا2=23.342 درجة الحرية=6 مستوى المعنوية=0.001 الدلالة =0.01 معامل التوافق=0.487

يتضح من الجدول السابق: أن 46.7% من المبحوثين، يرون أن مدى اهتمام وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها الرقابي في مكافحة الفساد يأتي (بدرجة كبيرة)، بينما يعتقد 49.3% منهم أن هذا الاهتمام يأتي (بدرجة متوسطة)، وأخيراً يرى 4% منهم أن هذا الاهتمام يأتي (بدرجة ضعيفة).

وبحساب قيمة كا2 بلغت (23.342) عند درجة حرية= (6)، وهي قيمة دالة إحصائياً. ويعني ذلك وجود علاقة دالة إحصائياً بين سنوات خبرة المبحوثين (أقل من 5 أعوام، من 5 أعوام وأقل من 10 أعوام، من 10 أعوام وأقل من 15، أكثر من 15 عاماً) ومدى اهتمام وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها الرقابي في مكافحة الفساد.

ويرى الباحث أن تصدر رأي المبحوثين ما بين (بدرجة متوسطة) أولاً، و(بدرجة كبيرة) ثانياً، حول مدى اهتمام وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها الرقابي في مكافحة الفساد، جاء مختلفاً مع ما توصلت له دراسة الصبيحي (2017) التي استهدفت معرفة إدراك الإعلاميين السعوديين لأدوارهم الوظيفية والمهنية في بيئة الإعلام الرقمي، إذ أظهرت نتائج دراسة (الصبيحي) أن وظيفة الرقابة والنقد، جاءت في مرتبة متأخرة من حيث الوظائف التي يدركها الإعلاميون السعوديون، في حين أن الدراسة الحالية تظهر تقدماً ملحوظاً في مدى اهتمام وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها الرقابي في مكافحة الفساد، وهو الأمر الذي يعني أن إطلاق رؤية المملكة 2030، وصدور الأمر الملكي الذي نص على تشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد بعد ذلك، ساهم بشكل واضح في زيادة مستوى اهتمام وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها الرقابي في مكافحة الفساد.

ويفسّر الباحث تباين رأي المبحوثين بشكل واضح ما بين (بدرجة متوسطة) و(بدرجة كبيرة) إلى طبيعة هذا الدور وحساسيته، إذ إن نشر مثل هذه الموضوعات يتطلب الكثير من الدقة والوثائق والبيانات التي تدفع وسائل الإعلام الرقمية إلى التريث والتثبت وعدم الاستعجال.

3. مدى سماح المنصة التي يعمل بها المبحوثون بممارستهم الدور الرقابي فيما يتعلق بقضايا الفساد:

جدول رقم (4)
مدى سماح المنصة التي يعمل بها المبحوثون بممارستهم الدور الرقابي فيما يتعلق بقضايا الفساد وفقاً لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة / المدى	أقل من 5 أعوام		من 5 أعوام وأقل من 10		من 10 أعوام وأقل من 15		أكثر من 15 عاماً		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بدرجة كبيرة	3	15.8	4	17.4	2	11.1	5	33.3	14	18.7
بدرجة متوسطة	13	68.4	19	82.6	16	88.9	7	46.7	55	73.3
بدرجة ضعيفة	3	15.8	0	0.0	0	0.0	3	20.0	6	8.0
الإجمالي	19	100.0	23	100.0	18	100.0	15	100.0	75	100.0

قيمة كا^2=12.185 درجة الحرية=6 مستوي المعنوية=0.058 الدلالة =غير دالة معامل التوافق=0.374

يتضح من الجدول السابق: أن 18.7% من المبحوثين يرون أن المنصة التي يعملون بها تسمح لهم بممارسة الدور الرقابي فيما يتعلق بقضايا الفساد (بدرجة كبيرة)، بينما يعتقد 73.3%، منهم أن هذا السماح يأتي (بدرجة متوسطة)، وأخيراً يعتقد 8% أن هذا السماح (بدرجة ضعيفة).

وبحساب قيمة كا2 بلغت (12.185) عند درجة حرية= (6)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً. ويعني ذلك عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين سنوات خبرة المبحوثين (أقل من 5 أعوام، من 5 أعوام وأقل من 10 أعوام، من 10 أعوام وأقل من 15، أكثر من 15 عاماً) ومدى سماح المنصة التي يعمل بها المبحوثون بممارسة الدور الرقابي فيما يتعلق بقضايا الفساد.

ويرى الباحث أن نتائج هذا الجدول، جاءت متوافقة مع نتائج الجدول رقم (3)، حيث تتصدر (بدرجة متوسطة) في الجدول الحالي إجابات المبحوثين حول مدى سماح المنصة لهم بممارسة الدور الرقابي فيما يتعلق بقضايا الفساد، كما أظهرت نتائج الجدول رقم (3) تصدر (بدرجة متوسطة) رأي المبحوثين في مدى اهتمام وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها الرقابي في مكافحة الفساد، مما يعني أن مستوى الاهتمام ودرجة السماح كانتا (بدرجة متوسطة) بالدرجة الأولى في كلا الجدولين.

كما يرى الباحث أن تصدر (بدرجة متوسطة) إجابات المبحوثين حول مدى سماح المنصة لهم بممارسة الدور الرقابي فيما يتعلق بقضايا الفساد، نتيجة طبيعية؛ نظراً لطبيعة مثل هذه الموضوعات وحساسيتها، وحاجتها إلى مزيد من الدقة، والتريث، والوثائق الداعمة، وهي الأمور التي يتطلب توفيرها جهداً كبيراً من قبل القائمين بالاتصال.

4. أهم الموضوعات أو القضايا التي يهتم بها المبحوثون حول جرائم الفساد:

جدول رقم (5)
أهم الموضوعات أو القضايا التي يهتم بها المبحوثون حول جرائم الفساد وفقاً لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة / الجرائم	أقل من 5 أعوام		من 5 أعوام وأقل من 10		من 10 أعوام وأقل من 15		أكثر من 15 عاماً		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جرائم الفساد الإداري والمالي معاً	15	78.9	18	78.3	16	88.8	15	100.0	64	85.3
جرائم الفساد المالي	4	21.1	3	13.0	1	5.6	0	0.0	8	10.7
جرائم الفساد الإداري	0	0.0	2	8.7	1	5.6	0	0.0	3	4
الإجمالي	19	100.0	23	100.0	18	100.0	15	100.0	75	100.0

قيمة كا^2=4.572 درجة الحرية=3 مستوي المعنوية=0.206 الدلالة =غير دالة معامل التوافق=0.240

يتضح من الجدول السابق: أن (جرائم الفساد الإداري والمالي معاً) جاءت في مقدمة أهم الموضوعات أو القضايا التي يهتم بها المبحوثون حول جرائم الفساد بنسبة 85.3%، فيما جاءت (جرائم الفساد المالي) بنسبة 10.7%، وأخيراً جرائم الفساد الإداري بنسبة 4%.

وبحساب قيمة كا2 بلغت (4.572) عند درجة حرية= (3)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً. ويعني ذلك عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين سنوات خبرة المبحوثين (أقل من 5 أعوام، من 5 أعوام وأقل من 10 أعوام، من 10 أعوام وأقل من 15، أكثر من 15 عاماً) وأهم الموضوعات أو القضايا التي يهتم بها المبحوثون حول جرائم الفساد.

ويعكس تصدر (جرائم الفساد الإداري والمالي معاً) قائمة أهم الموضوعات أو القضايا التي يهتم بها المبحوثون حول جرائم الفساد، مدى اهتمام وسائل الإعلام الرقمية بأخبار وتطورات ملف مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية عقب الإعلان عن رؤية 2030، كما أنها تبرهن حجم أهمية متابعة جرائم الفساد بأشكالها كافة الإدارية كانت أو المالية.

5. نوع الأحداث المرتبطة بقضايا الفساد التي يهتم المبحوثون بممارسة دورهم الرقابي في إطارها:

جدول رقم (6)
نوع الأحداث المرتبطة بقضايا الفساد التي يهتم المبحوثون بممارسة دورهم الرقابي في إطارها

الإستجابة / الأحداث	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%		
الأحداث الطارئة	3	4.0	16	21.3	56	74.7	2.71	0.540
الأحداث التي تمثل أزمة	3	4.0	16	21.3	56	74.7	2.71	0.540
الأحداث الأوسع انتشاراً	3	4.0	22	29.3	50	66.7	2.63	0.564
الأحداث المتكررة	7	9.3	36	48.0	32	42.7	2.33	0.644
أحداث ما وراء الخبر	4	5.3	47	62.7	24	32.0	2.27	0.553
الإجمالي	75							

يتضح من الجدول السابق: استجابات المبحوثين حول نوع الأحداث المرتبطة بقضايا الفساد التي يهتم المبحوثون بممارسة دورهم الرقابي في إطارها. وقد جاءت (الأحداث الطارئة) و(الأحداث التي تمثل أزمة) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.71، فيما جاءت (الأحداث الأوسع انتشاراً) في المرتبة الثانيه بمتوسط حسابي 2.63، وجاءت (الأحداث المتكررة) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 2.33، وأخيراً جاءت (أحداث ما وراء الخبر) بمتوسط حسابي 2.27.

ويرجع الباحث تصدر الأحداث الطارئة، والأحداث التي تمثل أزمة، قائمة الأحداث المرتبطة بقضايا الفساد التي يهتم المبحوثون بممارسة دورهم الرقابي في إطارها، إلى طبيعة الوسائل الإعلامية الرقمية التي يعملون بها، حيث تمثّل الأذرع الرقمية للصحف الورقية، والصحف الإلكترونية، والحسابات الإخبارية على شبكة التواصل الاجتماعي "تويتر"؛ منصات إعلامية تبحث دائماً عن السبق الصحفي، ومتابعة الأحداث الطارئة بصورة تميّزها عن الصحف الورقية، خصوصاً أن الصحف الورقية تهتم غالباً بالسرد والتحليل والتفسير، وهو ما يسمى بأحداث ما وراء الخبر.

6. دور وسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد المالي والإداري والكشف عن مكامنه وتعزيز مبدأ الشفافية من وجهة نظر المبحوثين:

جدول رقم (7)

دور وسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد المالي والإداري والكشف عن مكامنه

الإستجابة / الدور	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%		
دور يقتضي المتابعة والاهتمام بأخبار مكافحة الفساد وحماية النزاهة.	1	1.3	1	1.3	73	97.3	2.96	0.257
دور يقتضي إجراء تغطية موسعة ومتابعة حثيثة لمثل هذه الجرائم.	1	1.3	11	14.7	63	84.0	2.83	0.415
دور يقتضي التقصي مشمولاً بتحليل الأثر.	5	6.7	12	16.0	58	77.3	2.71	0.588
دور يتوقف عند الكتابة عن الجريمة فقط.	23	30.7	40	53.3	12	16.0	1.85	0.672
الإجمالي	75							

يتضح من الجدول السابق: استجابات المبحوثين حول دور وسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد المالي والإداري والكشف عن مكامنه وتعزيز مبدأ الشفافية من وجهة نظر المبحوثين وقد جاء (دور يقتضي المتابعة والاهتمام بأخبار مكافحة الفساد وحماية النزاهة) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.96، فيما جاء (دور يقتضي إجراء تغطية موسعة ومتابعة حثيثة لمثل هذه الجرائم) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 2.83، كما جاء (دور يقتضي التقصي مشمولاً بتحليل الأثر) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 2.71، وأخيراً جاء (دور يتوقف عند الكتابة عن الجريمة فقط) بمتوسط حسابي 1.85.

وبحسب تصوّر الباحث تتفق نتيجة الجدول الحالي، مع الجدول الذي يسبقه، إذ إن تصدر الدور الذي يقتضي المتابعة والاهتمام بأخبار مكافحة الفساد وحماية النزاهة، قائمة أدوار وسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد المالي والإداري والكشف عن مكامنه وتعزيز مبدأ الشفافية من وجهة نظر المبحوثين، يعود إلى طبيعة الوسائل الإعلامية التي يعملون بها، حيث جاءت التغطية الموسعة، وتحليل الأثر، في مراتب لاحقة، مما يعكس مستوى قناعة المبحوثين بأهمية الخبر والمعلومة بالنسبة لوسائلهم الإعلامية الرقمية التي يعملون بها.

7. مرجعية الرقابة التي تعتمد عليها وسائل الإعلام الرقمية في تناولها لقضايا الفساد من وجهة نظر المبحوثين:

جدول رقم (8)
مرجعية الرقابة التي تعتمد عليها وسائل الإعلام الرقمية في تناولها لقضايا الفساد من وجهة نظر المبحوثين

الاستجابة / المسؤولية	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%		
مسؤولية مهنية	0	0	2	2.7	73	97.3	2.97	0.162
مسؤولية مجتمعية	0	0	12	16.0	63	84.0	2.84	0.369
مسؤولية قانونية	7	9.3	24	32.0	44	58.7	2.49	0.665
مسؤولية شخصية	11	14.7	32	42.7	32	42.7	2.28	0.708
مسؤولية إنسانية	5	6.7	47	62.7	23	30.7	2.24	0.566
الإجمالي	75							

يتضح من الجدول السابق: استجابات المبحوثين حول مرجعية الرقابة التي تعتمد عليها وسائل الإعلام الرقمية في تناولها لقضايا الفساد من وجهة نظر المبحوثين، وقد جاءت (مسؤولية مهنية) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.97، فيما جاءت (مسؤولية مجتمعية) في المرتبة الثانيه بمتوسط حسابي 2.84، وجاءت (مسؤولية قانونية) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 2.49، وجاءت (مسؤولية شخصية) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 2.28، وأخيراً جاءت (مسؤولية إنسانية) بمتوسط حسابي 2.24.

وتتفق نتيجة هذا الجدول مع دراسة (هيلميلر) و(ميلادو) Hellmueller & Mellado (2015) التي وضعت تصوراً مقترحاً من منظور علم الاجتماع لأدوار الصحافيين وأدائهم، وأظهرت نتائجها تصدر الأدوار المهنية الصحفية من خلال تأثيرها على المحتوى الإخباري لتصور الصحفيين لأدوارهم، فيما أظهرت نتائج الجدول الحالي تصدر (المسؤولية المهنية) قائمة المرجعيات الرقابية التي تعتمد عليها وسائل الإعلام الرقمية في تناولها لقضايا الفساد من وجهة نظر المبحوثين.
كما أن بروز (المسؤولية المجتمعية) في المرتبة الثانية من حيث المرجعيات الرقابية التي تعتمد عليها وسائل الإعلام الرقمية في تناولها لقضايا الفساد من وجهة نظر المبحوثين، يتفق مع ما توصلت له دراسة هبة عبدالرازق (2018) التي بحثت رصد سمات الدور الرقابي الذي تقوم به الصحافة المصرية من خلال التحقيقات الصحفية، والتي أظهرت نتائجها أن المسؤولية الاجتماعية كانت المرجعية الرقابية الأساسية لصحفيي التحقيقات.

8. الأشكال الإعلامية التي يعتمد عليها المبحوثون في ممارسة دورهم الرقابي لمكافحة الفساد من خلال المنصة الرقمية التي يعملون فيها:

جدول رقم (9)
الأشكال الإعلامية التي يعتمد عليها المبحوثون في ممارسة دورهم الرقابي لمكافحة الفساد من خلال المنصة الرقمية التي يعملون فيها

الخبرة / نوع الأشكال	أقل من 5 أعوام		من 5 أعوام وأقل من 10		من 10 أعوام وأقل من 15		أكثر من 15 عاماً		الإجمالي		كا2
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
النصوص المكتوبة	19	100.0	20	87.0	18	100.0	15	100.0	72	96.0	7.065
الصور	15	78.9	21	91.3	13	72.2	10	66.7	59	78.7	3.922
الفيديوهات	8	42.1	10	43.5	9	50.0	15	100.0	42	56.0	15.001
الإنفوجراف	3	15.8	0	0.0	2	11.1	0	0.0	5	6.7	5.827
الرسوم	3	15.8	0	0.0	1	5.6	0	0.0	4	5.3	6.257
الإجمالي	19	100.0	23	100.0	18	100.0	15	100.0	75	100.0	

يتضح من الجدول السابق: أنه جاءت (النصوص المكتوبة) في مقدمة الأشكال الإعلامية التي يعتمد عليها المبحوثون في ممارسة دورهم الرقابي لمكافحة الفساد من خلال المنصة الرقمية التي يعملون فيها بنسبة 96%، ثم جاءت (الصور) بنسبة 78.7%، ثم جاءت (الفيديوهات) بنسبة 56%، ثم جاء (الإنفوجراف) بنسبة 6.7%، وأخيراً جاءت (الرسوم) بنسبة 5.3%.

وبحساب قيمة كا2 بلغت قيما غير دالة إحصائياً. ويعني ذلك عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين سنوات خبرة المبحوثين (أقل من 5 أعوام، من 5 أعوام وأقل من 10 أعوام، من 10 أعوام وأقل من 15، أكثر من 15 عاماً) والأشكال الإعلامية التي يعتمد عليها المبحوثون في ممارسة دورهم الرقابي لمكافحة الفساد من خلال المنصة الرقمية التي يعملون فيها.

ويرى الباحث أن تصدر النصوص المكتوبة قائمة الأشكال الإعلامية التي يعتمد عليها المبحوثون في ممارسة دورهم الرقابي لمكافحة الفساد من خلال المنصة الرقمية التي يعملون فيها، نتيجة طبيعية؛ تعكس طبيعة هذه الوسائل، كما أن الباحث يُرجع بروز (الصور) ضمن قائمة الأشكال الإعلامية، والتي جاءت في المرتبة الثانية، إلى أهمية توثيق جرائم الفساد الإداري والمالي؛ مما يعزز بالتالي من مستوى مصداقية الوسائل الإعلامية الرقمية لدى الجمهور المتلقي.

9. تقييم المبحوثين للدور الرقابي لوسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد:

جدول رقم (10)
تقييم المبحوثين للدور الرقابي لوسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد وفقاً لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة / نوع التقييم	أقل من 5 أعوام		من 5 أعوام وأقل من 10		من 10 أعوام وأقل من 15		أكثر من 15 عاماً		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تؤدي دورها إلى حد ما	13	68.4	16	69.6	17	94.4	7	46.7	53	70.7
تؤدي دورها على الوجه الأكمل	3	15.8	4	17.4	0	0.0	5	33.3	12	16.0
لا تؤدي دورها على الإطلاق	3	15.8	3	13.0	1	5.6	3	20.0	10	13.3
الإجمالي	19	100.0	23	100.0	18	100.0	15	100.0	75	100.0

قيمة كا^2=9.809 درجة الحرية=6 مستوي المعنوية=0.133 الدلالة =غير دالة معامل التوافق=0.340

يتضح من الجدول السابق: أن 70.7% من المبحوثين يرون أن وسائل الإعلام الرقمية تؤدي دورها الرقابي في مكافحة الفساد (إلى حد ما)، بينما يعتقد 16% منهم أنها (تؤدي دورها على الوجه الأكمل)، وأخيراً يعتقد 13.3% أنها (لا تؤدي دورها على الإطلاق).

وبحساب قيمة كا2 بلغت (9.809) عند درجة حرية= (6)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً. ويعني ذلك عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين سنوات خبرة المبحوثين (أقل من 5 أعوام، من 5 أعوام وأقل من 10 أعوام، من 10 أعوام وأقل من 15، أكثر من 15 عاماً) وتقييمهم للدور الرقابي لوسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد.

ويرى الباحث أن نتيجة الجدول الحالي، جاءت متوافقة مع نتائج كل من الجدولين (3) و(4)، إذ إن معظم المبحوثين عينة الدراسة يرون أن وسائل الإعلام الرقمية تؤدي دورها الرقابي في مكافحة الفساد (إلى حد ما)، وهي نتيجة تتوافق مع نتائج الجدول رقم (3) والذي أظهرت نتائجه تصدر (بدرجة متوسطة) رأي المبحوثين في مدى اهتمام وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها الرقابي في مكافحة الفساد.
كما أن نتائج الجدول الحالي رقم (10) جاءت متوافقة مع ما توصلت له نتائج الجدول رقم (4)؛ حيث تصدرت (بدرجة متوسطة) إجابات المبحوثين حول مدى سماح المنصة لهم بممارسة الدور الرقابي فيما يتعلق بقضايا الفساد، وهي نتيجة تعكس أيضاً رأي الأغلبية منهم في أن وسائل الإعلام الرقمية تؤدي دورها الرقابي في مكافحة الفساد (إلى حد ما).

10. أكثر أسباب عدم تأدية وسائل الإعلام الرقمية دورها الرقابي بالشكل الأمثل من وجهة نظر المبحوثين:

جدول رقم (11)
أكثر أسباب عدم تأدية وسائل الإعلام الرقمية دورها الرقابي بالشكل الأمثل من وجهة نظر المبحوثين

الاستجابة / الأسباب	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%		
نقص التدريب لدى القائمين بالاتصال.	6	8.0	5	6.7	64	85.3	2.77	0.583
قناعة القائمين على هذه الوسائل بأن محاربة الفساد تكون من الأجهزة الرقابية فقط.	10	13.3	45	60.0	20	26.7	2.13	0.622
عدم وعي القائمين بالاتصال بالوظيفة الرقابية.	12	16.0	46	61.3	17	22.7	2.07	0.622
أسباب أخرى	19	25.3	48	64.0	8	10.7	1.85	0.586
الإجمالي	75							

يتضح من الجدول السابق: استجابات المبحوثين حول أكثر أسباب عدم تأدية وسائل الإعلام الرقمية دورها الرقابي بالشكل الأمثل من وجهة نظر المبحوثين، وقد جاء (نقص التدريب لدى القائمين بالاتصال) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.77، فيما جاءت (قناعة القائمين على هذه الوسائل بأن محاربة الفساد تكون من الأجهزة الرقابية فقط) في المرتبة الثانيه بمتوسط حسابي 2.13، في حين جاء (عدم وعي القائمين بالاتصال بالوظيفة الرقابية) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 2.07، وأخيراً جاءت (أسباب أخرى) بمتوسط حسابي 1.85.

وتتفق نتيجة هذا الجدول مع ما توصلت إليه دراسة (مديحة بن علو وحميدة نادية، 2019)، والتي أظهرت نتائجها أهمية تدريب الإعلاميين على طرق كشف الفساد وتناوله إعلامياً، إذ يمثّل نقص التدريب لدى القائمين بالاتصال أبرز الأسباب التي ساهمت في عدم تأدية وسائل الإعلام الرقمية دورها الرقابي بالشكل الأمثل من وجهة نظر المبحوثين عينة هذه الدراسة.

11. مقترحات المبحوثين نحو تعزيز دور وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها في نشر الوعي بقضايا الفساد وطرق مكافحته:

جدول رقم (12)
مقترحات المبحوثين نحو تعزيز دور وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها في نشر الوعي بقضايا الفساد وطرق مكافحته

الإستجابة / المتغيرات	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%		
عدم التراخي في الكتابة عن خطورة جرائم الفساد وآثارها الجسيمة.	0	0	4	5.3	71	94.7	2.95	0.226
تكليف مجموعة من القائمين بالاتصال لمتابعة هكذا قضايا والقيام بدور التوعية بجرائم الفساد وطرق مكافحتها.	3	4.0	2	2.7	70	93.3	2.89	0.421
تدريب القائمين بالاتصال على كيفية متابعة هكذا قضايا وأسلوب الكتابة عنها مع بعض الجهات المختصة.	3	4.0	2	2.7	70	93.3	2.89	0.421
تخصيص مساحة أكبر للكتابة عن قضايا الفساد وطرق مكافحته.	1	1.3	25	33.3	49	65.3	2.64	0.510
الاهتمام بأساليب التوعية والشرح والتحليل والتفسير، بالإضافة إلى توظيف صحافة البيانات والإنفوجرافيك.	1	1.3	31	41.3	43	57.3	2.56	0.526
إعطاء فرصة أكبر لمحرري الفنون الصحفية الاستقصائية والتفسيرية لتناول قضايا الفساد.	0	0	39	52.0	36	48.0	2.48	0.503
تخصيص مجموعة من الكتّاب للمساهمة في توعية الجمهور.	3	4.0	47	62.7	25	33.3	2.29	0.540
الإجمالي	75							

يتضح من الجدول السابق: استجابات المبحوثين حول مقترحاتهم نحو تعزيز دور وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها في نشر الوعي بقضايا الفساد وطرق مكافحته وقد جاء (عدم التراخي في الكتابة عن خطورة جرائم الفساد وآثارها الجسيمة) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.95، فيما جاء (تكليف مجموعة من القائمين بالاتصال لمتابعة هكذا قضايا والقيام بدور التوعية بجرائم الفساد وطرق مكافحتها) و(تدريب القائمين بالاتصال على كيفية متابعة هكذا قضايا وأسلوب الكتابة عنها مع بعض الجهات المختصة) في المرتبة الثانيه بمتوسط حسابي 2.89، كما جاء (تخصيص مساحة أكبر للكتابة عن قضايا الفساد وطرق مكافحته) في المرتبة الثالثة

بمتوسط حسابي 2.64، وجاء (الاهتمام بأساليب التوعية والشرح والتحليل والتفسير، بالإضافة إلى توظيف صحافة البيانات والإنفوجرافيك) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 2.56، وأخيراً جاء (تخصيص مجموعة من الكتّاب للمساهمة في توعية الجمهور) بمتوسط حسابي 2.29.

ويرى الباحث أن نتائج الجدول الحالي حول مقترحات عينة الدراسة نحو تعزيز دور وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها في نشر الوعي بقضايا الفساد وطرق مكافحته، تعكس حجم إدراك المبحوثين لأهمية دور وسائل الإعلام الرقمية في هذا الخصوص، إذ جاء (عدم التراخي في الكتابة عن خطورة جرائم الفساد وآثارها الجسيمة) في المرتبة الأولى.

كما أن بروز (تكليف مجموعة من القائمين بالاتصال لمتابعة هكذا قضايا والقيام بدور التوعية بجرائم الفساد وطرق مكافحتها) و(تدريب القائمين بالاتصال على كيفية متابعة هكذا قضايا وأسلوب الكتابة عنها مع بعض الجهات المختصة) في المرتبة الثانية، جاء متوافقاً مع كلٍّ من نتائج الجدول رقم (11)، ودراسة (مديحة بن علو وحميدة نادية، 2019)؛ والتي أظهرت نتائجها أهمية تدريب الإعلاميين على طرق كشف الفساد وتناوله إعلامياً.

- **النتائج العامة للدراسة:**

كشفت الدراسة مجموعة من النتائج، التي ستساهم في الوصول إلى عدد من التوصيات، ويمكن تلخيص أبرز نتائج هذه الدراسة في التالي:

أولاً: أكثر من 95% من القائمين بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية، يرون أن وسائل الإعلام الرقمية اهتمت بدرجة كبيرة بأخبار وتطورات ملف مكافحة الفساد عقب الإعلان عن رؤية المملكة 2030.

ثانياً: نسبة كبرى من المبحوثين، يرون أن اهتمام وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها الرقابي في مكافحة الفساد يتراوح ما بين (بدرجة متوسطة) و(بدرجة كبيرة).

ثالثاً: معظم القائمين بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية، يرون أن المنصة التي يعملون بها تسمح لهم بممارسة الدور الرقابي فيما يتعلق بقضايا الفساد (بدرجة متوسطة).

رابعاً: (جرائم الفساد الإداري والمالي معاً) تتصدر أهم موضوعات وقضايا جرائم الفساد التي يهتم بها القائمون بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية.

خامساً: الأحداث الطارئة والأخرى التي تمثل أزمة، تتصدران قائمة الأحداث المرتبطة بقضايا الفساد التي يهتم القائمون بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية بممارسة دورهم الرقابي في إطارها.

سادساً: المتابعة والاهتمام بأخبار مكافحة الفساد وحماية النزاهة، تتصدر قائمة أدوار وسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد المالي والإداري والكشف عن مكامنه وتعزيز مبدأ الشفافية؛ من وجهة نظر القائمين بالاتصال في هذه الوسائل.
سابعاً: المسؤوليات المهنية والمجتمعية، تتصدر قائمة مرجعيات الرقابة التي تعتمد عليها وسائل الإعلام الرقمية في تناولها لقضايا الفساد.
ثامناً: النصوص المكتوبة والصور أبرز الأشكال الإعلامية التي يعتمد عليها القائمون بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية في ممارسة دورهم الرقابي لمكافحة الفساد.
تاسعاً: معظم القائمين بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية، يرون أن وسائل الإعلام الرقمية تؤدي دورها الرقابي في مكافحة الفساد (إلى حد ما).
عاشراً: نقص تدريب القائمين بالاتصال، أبرز أسباب عدم تأدية وسائل الإعلام الرقمية دورها الرقابي بالشكل الأمثل.
حادي عشر: عدم التراخي في الكتابة عن خطورة جرائم الفساد وآثارها الجسيمة، أبرز عوامل تعزيز دور وسائل الإعلام الرقمية للقيام بدورها في نشر الوعي بقضايا الفساد وطرق مكافحته.

- **توصيات الدراسة:**

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات التي من المتوقع أن تسهم في إثراء المكتبة العلمية، وفتح أفق بحثية جديدة في هذا الموضوع المهم، كما أن الباحث يتطلع أن تسهم هذه التوصيات في مساعدة الصحف والحسابات الإخبارية السعودية في الوقوف على بعض المقترحات التي من المنتظر أن تعزز من دور وسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد، ويمكن تلخيص هذه التوصيات في التالي:
أولاً: ضرورة أن تواصل الصحف والحسابات الإخبارية السعودية تعزيز مستوى اهتمامها للقيام بدورها الرقابي في مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ النزاهة.
ثانياً: زيادة مستوى استخدام الإنفوجرافيك كأحد الأشكال الإعلامية التي من الممكن أن يعتمد عليها القائمون بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية في ممارسة دورهم الرقابي لمكافحة الفساد.
ثالثاً: أهمية تدريب القائمين بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية حول طرق وأساليب الاستقصاء عن القضايا والموضوعات المتعلقة بجرائم الفساد وكيفية التوعية بمخاطرها وآثارها الجسمية، وذلك عبر التواصل مع الجهات المعنية، وبعض المتخصصين في هذا المجال.
رابعاً: يوصي الباحث بإجراء مزيد من الدراسات التي تتقارب مع موضوع الدراسة الحالية؛ نظراً لأهميته، وقلة الدراسات المشابهة في المكتبة العلمية

الهوامش:

(1) المملكة تتقدم 7 مراكز في مؤشر مدركات الفساد، موقع: **وكالة الأنباء السعودية "واس"**، تاريخ الدخول: 16-3-2020، متاح على الرابط: هيئة الرقابة ومكافحة الفساد: المملكة تتقدم 7 مراكز في مؤشر مدركات الفساد 2019 وكالة الأنباء السعودية (spa.gov.sa) .

(2) النشرة التفصيلية لبرامج تحقيق الرؤية، **موقع: رؤية السعودية 2030**، تاريخ الدخول: 17-3-2020، متاح على الرابط: http://vision2030.gov.sa/.

(3) المرجع السابق.

(4) نعيم إبراهيم الظاهر (2013)، **إدارة الفساد: دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة**، (عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن)، ص9.

(5) عز الدين بن تركي ومنصف شرفي (2012)، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره، وطرق مكافحته، **الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، المنعقد في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير في جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، يومي 6–7 مايو، ص2.

(6) Monica Nogara (2009), Role of media in curbing corruption: the case of Uganda under President Yoweri K. Museveni during the "no-party" system, **Economic & Social Affairs**, DESA Working Paper No. 72, P.1.

(7) مرتضى نوري الشديدي (2011)، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد الإداري والمالي وإشاعة قيم النزاهة، **مجلة بحوث ودراسات الشفافية والنزاهة**، العدد 3 (هيئة النزاهة، العراق)، ص ص 69-70.

(8) علاء الدين أحمد خليفة (2011)، مسؤولية الإعلام الاجتماعية إزاء تفشي ظاهرة الفساد وإشاعة ثقافة النزاهة، **مجلة بحوث ودراسات الشفافية والنزاهة**، العدد 3 (هيئة النزاهة، العراق)، ص56.

(9) John Huxford (2004), Surveillance, Witnessing and Spectatorship: The News and the 'War of Images', **Proceedings of the Media Ecology Association**, Vol.5, P. 3.

(10) Oxfordreference, **Overview surveillance function**, Retrieved in 23-3-2018, Available at (http://www.oxfordreference.com/view/10.1093/oi/authority.20110803100544800)

(11) محمد إبراهيم الزبيدي (2007)، العلاقات العامة ومكافحة الفساد الإداري في العراق، **رسالة ماجستير غير منشورة** (كلية الإعلام– جامعة بغداد)، ص44.

(12) Josephine Baba, **Functions of Mass Communication for Society**, Retrieved in 23-3-2018, Available at, https://wecommunication.blogspot.com.eg/2015/03/functions-of-mass-communication-for.html

(13) عيسى عبدالباقي (2014) **الصحافة الاستقصائية وصناعة القرار السياسي: دراسة في المدخل الرقابي لوسائل الإعلام**، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة، ص4.

(14) المرجع السابق، ص79.
(15) محمد إبراهيم الزبيدي (2016)، **العلاقات العامة والإعلام الرقابي**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع)، ص ص 103، 105.
(16) بتصرف من: علي عبدالفتاح كنعان (2014)، **الإعلام والمجتمع**، (دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان)، ص ص 17-18.
(17) الناغي، ولاء ومصطفى، هبه (2020). العوامل المؤثرة على إدراك القائم بالاتصال لأدواره الإعلامية وعلاقتها بالسلطة المحلية: دراسة مسحية للقائم بالاتصال في الإعلام التقليدي والجديد في محافظة بورسعيد. (القاهرة: **مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط**، ع27، ص299).
(18) Gagnon, Valerie & Zamith, Rodrigo & Holton, Avery (2020). Role Orientations and Audience Metrics in Newsrooms: An Examination of Journalistic Perceptions and their Drivers. , **Digital Journalism**,pp347-366.
(19) Claudia, Mellado, etal (2020). Investigating the Gap between Newspaper Journalists' Role Conceptions and Role Performance in Nine European Asian, and Latin American Countries, **International Journal of Press/Politics**, Vol. 25 Issue 4, pp 552-575.
20 الصبيحي، محمد سليمان (2017). إدراك الإعلاميين السعوديين لأدوارهم الوظيفية والمهنية في بيئة الإعلام الرقمي (الرياض: **المجلة العربية للإعلام والاتصال**، ع 18 ص39)
(21) محمد، منى (2017). آليات بناء الأفكار الصحفية في أجندة القائم بالاتصال في الصحافة المصرية. (القاهرة: **المجلة العلمية لبحوث الصحافة**، ع9، ص-469).
(22) Mellado, Claudia Hellmueller, lea (2015). Professional roles and news construction: A media sociology conceptualization of journalists' role conception and performance. **Communication & Society** 28(3):1-11.
23 Li, Y., Zhang, B., Fan, D., & Li, Z. (2021). Digital media, control of corruption, and emerging multinational enterprise's FDI entry mode choice. **Journal of Business Research**, 130, 247-259.
24 مديحة بن علو & حميدة نادية (2019)، الإعلام سلطة رقابية لتعزيز منظومة الكفاح ضد الفساد في التشريع الجزائري، **مجلة الاجتهاد القضائي**، جامعة محمد خيضر بسكرة، مج12،ع2، ص ص 461-476.
25 عبدالرازق، هبة محمد شفيق (2018). الدور الرقابي للصحافة المصرية كما يعكسه فن التحقيق الصحفي: دراسة تحليلية مقارنة، **حوليات جامعة عين شمس**، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مجلد 46.
26 Duru, D. C. (2018). Public perception of the influence of social media in the fight against corruption in Nigeria (**Doctoral Dissertation**, Godfrey Okoye University, Enugu).
27 نظرية المسؤولية الاجتماعية.. بين الإعلام التقليدي والجديد، **مركز القرار للدراسات الإعلامية**، مركز سعودي (مستقلّ)، يعُنى بتحليل مضامين وسائل الإعلام التفاعلي، ورصد

ومتابعة وتحليل اتجاهات الرأي العام في مختلف القضايا، بأسلوب منهجي، ووفق قواعد البحث العلمي 11 أكتوبر 2020.

28 الصبيحي، محمد بن سليمان (2017)، **المداخل النظرية في الدراسات الإعلامية**، الطبعة الأولى، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ص 127 – 128.

29 شفيق، محمد، (2000)، **منهج الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، الإسكندرية، عالم الكتب، ص198.

30 Roger D. Winner & Joseph p. Dominick, (1987)., "**Mass Media Research: An Introduction**", 2nd ed., California: Wads Worth Publishing Company, p. 102

(*) تتراوح قيمة معامل Cronbach'Alpha ما بين صفر وواحد، وإذا كانت القيمة 0.6 فأقل فإن ذلك يعبر عن انخفاض مستوى ثبات المقياس

*** تم تحكيم الاستمارة بعرضها على السادة المحكمين الآتية أسماؤهم:**

د. عادل المكينزي - (أستاذ الإعلام المشارك في قسم الإعلام بجامعة الملك سعود).

د. محمود حمدي عبدالقوي- (أستاذ الصحافة والنشر الإلكتروني المشارك بكلية الإعلام والاتصال بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

د. محمود رمضان - (أستاذ الصحافة والنشر الإلكتروني المشارك بكلية الإعلام والاتصال بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

د. أيمن بريك - (أستاذ الصحافة والنشر الإلكتروني المشارك بكلية الإعلام والاتصال بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

* تتراوح قيمة معامل Cronbach'Alpha ما بين صفر وواحد، وإذا كانت القيمة 0.6 فأقل فإن ذلك يعبر عن انخفاض مستوى ثبات المقياس.